الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف
Islamic International Rating Agency

# الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تمنح التصنيف الائتماني للمصرف الإسلامي الليبي كأول مصرف يتم تصنيفه في ليبيا

**المنامة، 01 يناير 2024** - منحت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) تصنيفات العملات الأجنبية والعملات المحلية على النطاق الدولي بدرجة 'B/B' للمصرف الإسلامي الليبي وتأخذ في الاعتبار وضع المخاطر السيادية بدولة ليبيا. تم تقييم التصنيفات الوطنية للمصرف على أنها في درجة الاستثمار عند '(lb) A3/ (lb) BBB' مع نظرة مستقبلية للتصنيفات بدرجة "مستقر".

المصرف الإسلامي الليبي ("المصرف") هو مؤسسة مالية إسلامية تأسست عام 2017 برأس مال بلغ 250 مليون دينار ليبي مدفوع بالكامل. يقوم المصرف بممارسة الأنشطة المصرفية الإسلامية على مستوى الدولة في ليبيا، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وفي حين تم تشريع الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في ليبيا، إلا أن المصرف هو من بين المصارف القليلة التي أنشأت هيكلًا للحوكمة يفضي إلى الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية. وتضم الشبكة 15 فرعًا في عام 2022 مع إضافة 5 فروع جديدة تم إنشاؤها في وقت مبكر من العام. وفي النصف الثاني من عام 2023 وعام 2024، يهدف المصرف إلى التوسع من خلال 7 فروع فعلية و3 فروع رقمية أخرى. وعلى الرغم من تاريخه القصير في العمليات، فقد وضع المصرف استراتيجية حديثة للنمو ولديه القدرة على الابتكار وقيادة الخدمات المصرفية الإسلامية في البلاد مدفوعاً بقوة البيانات المالية كما يعتبر المصرف باكورة المصارف الإسلامية في ليبيا.

وتماشيًا بشكل عام مع اتجاهات القطاع، تهيمن الممتلكات النقدية على هيكل الميزانية العمومية للمصرف، حيث تقتصر حصة الأصول المدرة، بما في ذلك التمويل والاستثمار، على 9.5%، وأقل حتى من 16.6% للقطاع اعتبارًا في ديسمبر 2022. ترجع هيمنة النقد وما في حكمه إلى غياب فرص التمويل المناسبة في الدولة بالإضافة إلى التاريخ التشغيلي القصير للمصرف. تراجع إجمالي الأصول بنسبة 1.6% على أساس سنوي إلى 3.1 مليار دينار ليبي في عام 2022، مع انخفاض أموال الودائع، يعقبه تعافٍ بعد نهاية العام، مع بقاء الحصة السوقية محدودة إلى حد كبير بين 2% -2.5%. تنتج التمويلات المتعثرة في الغالب من المخاطر التي تراكمت خلال فترة جائحة كوفيد-19 وفقًا للمعلومات المقدمة من الإدارة. بلغ صافي الاصول المتعثرة كنسبة من اجمالي الاصول 1.2% في يونيو 2023، بانخفاض من 1.7% في ديسمبر 2022.

تتكون القاعدة التمويلية لمصرف ليبيا الإسلامي من ودائع الحسابات الجارية وحسابات الهامش النقدي. على الرغم من أنه لم يتم إطلاق منتج الودائع الاستثمارية بعد، فمن المتوقع أن يتم طرحه في نهاية العام، حيث كان المصرف أول من تقدم بطلب للحصول على الموافقة التنظيمية. أظهرت قاعدة الودائع تقلبات مع انخفاض مسجل خلال عامي 2021 و2022، يليه انتعاش في النصف الأول من عام 2023، نتيجة لحداثة المصرف وكونه في مرحلة مبكرة في السوق. وعلى صعيد السيولة، تشير المؤشرات إلى وجود فائض في الميزانية العمومية مما يعكس السيولة العالية.

ارتفع رأس مال المصرف المدفوع إلى 250 مليون دينار ليبي من 100 مليون دينار في عام 2022. كما ان البنك قام بزيادة رأس ماله المدفوع إلى 500 مليون دينار ليبي على مرحلتين، على أن يتم الانتهاء منه بحلول الربع الثاني من عام 2024. بلغت نسبة كفاية رأس المال الإجمالية للمصرف 99.6% اعتبارًا من يونيو 2023، مما يمثل علاوة كبيرة تتجاوز الحدود التنظيمية. ويستمد ملف الرسملة الحالي قوته من الميزانية العمومية للمصرف، نظراً للكمية الكبيرة من الأصول السائلة، مما يدل على تقليل استخدام الأصول الخطرة. ومع ذلك، فإن النمو مع مرور الوقت قد يؤدي بسرعة إلى تآكل الاحتياطيات الزائدة. ومع ذلك، فإن زيادة متطلبات رأس المال وما يترتب على ذلك من إعادة الرسملة على المدى القريب، قد يؤدي إلى تأخير هذا التآكل. إن هيكل المساهمة المجزأ يجعل إمكانية دعم رأس المال الخارجي إذا لزم الأمر، غير مؤكدة إلى حد كبير. وعلى هذا النحو، سيتم مراقبة تقدم المصرف نحو تلبية متطلبات رأس المال المعززة.

*The information contained herein is obtained by IIRA from sources believed to be accurate and reliable. IIRA does not audit or verify the truth or accuracy of any such information. As a result, the information herein is provided "as is" without any representation or warranty of any kind. IIRA, the analysts involved in the rating process and members of its rating committee do not have any conflict of interest relating to the rating(s) / score(s) mentioned. Rating is an opinion and not a warranty of a rated entity's current or future ability to meet contractual obligations, nor it is a recommendation to buy, sell or hold any security.*

ومع انخفاض حصة التمويل نسبياً، فإن توزيع أصول المصرف يترجم إلى زخم منخفض وذو اتجاهات تميل للانخفاض لإيرادات التمويل الإسلامي، حيث تساهم الايرادات المتأتية من الرسوم والعمولات بشكل أكبر في الدخل التشغيلي. مما يعكس جزئيًا الانخفاض الحاد في قيمة الدينار الليبي في عام 2021، وقد ساهمت رسوم عمليات التجارة الدولية وأرباح تداول العملات الأجنبية في الربحية في العامين الماضيين. وبعد ارتفاعه بنسبة 186.5% في عام 2021، انخفض صافي الربح بنسبة 4.2% في عام 2022، مع انخفاض حاد بشكل خاص في النصف الثاني من عام 2022، ليسجل العائد على متوسط الأصول للعام بأكمله بنسبة 0.8%. في النصف الأول من عام 2023، انخفض صافي الأرباح على أساس سنوي، ويرجع ذلك أساسًا إلى الانخفاض الكبير في أرباح التداول بالعملة الأجنبية، وعلى الرغم من الزيادة الإضافية في صافي دخل الرسوم والعمولات، إلا أنه يظل محدودًا حول نطاق عام 2022 بأكمله. بالنسبة لبقية العام، من المتوقع ملاحظة اتجاهات مماثلة في الربحية مقارنة بالنصف الأول من عام 2023، مع زيادة معتدلة في قاعدة التكلفة بسبب افتتاح فروع جديدة والتي سيتم تخفيفها من خلال دخل الرسوم والعمولات المرتفعة بشكل متواضع، مما يسمح بالحفاظ على صافي العائدات.

وقد قامت الوكالة بتقييم الدرجة الائتمانية لأول مصرف ليبي وهو المصرف الإسلامي الليبي في نطاق "61-65"، مما يعكس المعايير الائتمانية الكافية، حيث تتم حماية حقوق مختلف أصحاب المصلحة بشكل كافٍ. تستمد ممارسات حوكمة الشركات في مصرف ليبيا الإسلامي قوتها من المستوى العالي من التمثيل المستقل على مستوى مجلس الإدارة والذي ينعكس أيضًا على لجان مجلس الإدارة واستقلال وظائف الرقابة. ومع ذلك، تعتبر الشفافية والإفصاحات محدودة. تضمنت أحدث المبادرات على صعيد المسؤولية الاجتماعية مشاركة المصرف في القضايا الاجتماعية والصحية، وتنظيم الفعاليات التي تعزز التواصل الاجتماعي. وعلى الصعيد البيئي، أطلق المصرف تسهيلات مرابحة لتمويل تركيب الألواح الشمسية. وحتى الآن، هناك قدر محدود من الاهتمام بتقييم المخاطر المناخية التي يفرضها العملاء الذين يتم تمويلهم؛ ومع ذلك، فإن هذا لم يؤثر على التصنيفات الائتمانية الممنوحة بأي شكل من الأشكال. يخطط المصرف لإجراء تقييم ائتماني للكشف عن مخاطر تغير المناخ. وعلى صعيد الحوكمة الشرعية، فإن وجود الهيئة المركزية للرقابة الشرعية في مصرف ليبيا المركزي واللوائح التنظيمية الأخيرة للمصارف الإسلامية توفر معايير للعمليات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. لم يتم إطلاق ودائع حسابات الاستثمار غير المقيدة في الدولة بعد، ولكن من المتوقع أن يتم طرحها في نهاية العام، مما سيسمح للمصرف بلعب دور تشاركي بطريقة أكثر شمولية.

.للمزيد من المعلومات حول هذا التصنيف ، يرجى الأتصال بالوكالة على iira@iirating.com .

*The information contained herein is obtained by IIRA from sources believed to be accurate and reliable. IIRA does not audit or verify the truth or accuracy of any such information. As a result, the information herein is provided "as is" without any representation or warranty of any kind. IIRA, the analysts involved in the rating process and members of its rating committee do not have any conflict of interest relating to the rating(s) / score(s) mentioned. Rating is an opinion and not a warranty of a rated entity's current or future ability to meet contractual obligations, nor it is a recommendation to buy, sell or hold any security.*